

الخطوات التي قامت بها الجمهورية العربية السورية

حيال مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجائحة في ظل تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

أنت جائحة كورونا في وقت كان الاقتصاد والمجتمع السوري قد بدأ يخطو خطوات التحول لتلافي الآثار الكارثية للحرب على سورية، والتي تراكمت بإجراءات قسرية أحادية الجانب طالت آثارها المدمرة كافة مقومات تحقيق التنمية المستدامة.

وضعت الجائحة الاقتصاد السوري وبخاصة القطاع الصحي أمام تحد كبير تتطلب تحول في أولويات العمل، وحملت هذه الجائحة أعباء إضافية لتوفير التجهيزات ومستلزمات الكشف والاختبار، وقد نجح إلى حد كبير بالتزامن مع إجراءات الاحتواء والاحتراز التي اتخذتها الحكومة في إبقاء سورية من الدول قليلة الإصابة والانتشار لهذا المرض. كما شهد سورية إجراءات احترازية للتصدي للجائحة، أثرت بأشكال مختلفة على النشاط الاقتصادي فاتجهت الحكومة الى تخفيف حدة هذه الإجراءات بالتزامن مع تبنيها عدداً من البرامج الهادفة الى التخفيف من آثارها على المواطنين. وبالرغم من كل الآثار السلبية إلا إن هناك وجهاً إيجابياً، وإن كان نسبياً، يمكن استغلاله لتحفيز تحقيق جزئي لأهداف التنمية المستدامة: كإخفاض مستوى التلوث، وإعادة التفكير في الأولويات، وتعزيز العمل والتعليم عن بعد، وازدياد القناعة بالاعتماد على الصناعات المحلية والزراعة، إضافة إلى تعزيز البنى التحتية الصحية والإلكترونية للدولة. وهذه الاستجابة أظهرت إمكانية استخدام وسائل متنوعة لتحقيق التنمية وتسهيل حياة المواطنين والحفاظ عليها تطويرها.

أولاً- فهم طبيعة الحدث كمخرج للنجاة:

ودون الخوض في التفاصيل التي أوصلتنا جميعاً إلى ما نحن عليه فيما يخص هذه الجائحة، تبقى الإجراءات الوقائية العامل الأهم والحاسم في الحد من تفاقم هذه الجائحة، حيث تأخذ هذه الإجراءات منحنيين:

الأول، طوعي يتحكم به ويسيره مدى الوعي الصحي الذي يتمتع به أفراد المجتمع، ويتمثل هذا الوعي في مظاهر عدة أهمها الابتعاد الطوعي عن التجمعات والتحصن داخل المنازل أو مكان العمل، والاهتمام بقضايا النظافة الشخصية والتعقيم.

والثاني، قسري عن طريق الإجراءات التقييدية على مظاهر الحركة والتنقل والتجمهر والاختلاط وغيرها.

ثانياً- تدخلات الاستجابة:

حاولت الحكومة السورية التي تعمل في بيئة عمل صعبة لتحقيق التنمية المستدامة فمفرزات الحرب والإجراءات القسرية ونقص الموارد الناجم عن التعدي عليها من قبل الاحتلالين الأمريكي والتركي، إيجاد توازن صعب بين المحافظة على حد مقبول بين النشاط الاقتصادي الموفر لتحقيق مقومات التنمية المستدامة، وبخاصة ما يتعلق منها بالأهداف 8 و1 و2، وبين المحافظة على حياة المواطنين، واتخذت إجراءاتها وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: ركزت على الإجراءات الوقائية الاستباقية لاحتواء الجائحة، وأهم ما تم اتخاذه:

1. في المجال الصحي:

- تجهيز مقرات صحية في كافة المحافظات للحجر ولعزل.
- تحفيز ودعم توفير المعقمات، ووسائل الوقاية المختلفة من كمادات وملابس للكادر الصحي.

- تزويد المعابر الحدودية والمطارات بسيارات إسعاف وعيادات متنقلة إضافة إلى الكادر الصحي لرصد الوافدين إلى سورية، خاصة القادمين من دول ينتشر فيها المرض.

2. في المجالات الاقتصادية والاجتماعية:

- تعليق الدوام في الجامعات والمدارس والمعاهد التقنية العامة والخاصة لفترة محدودة.
- إيقاف كل النشاطات العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وإغلاق المطاعم والمقاهي.
- تخفيض عدد العاملين في القطاع العام للحدود الدنيا التي يتطلبها استمرار العمل.
- تخصيص أكثر من 100 مليار ليرة سورية لتمويل إجراءات مواجهة الفيروس.
- تبسيط الإجراءات الجمركية أمام المستوردين، ولا سيما الأدوية والعقاقير والتجهيزات الطبية وتسريع عملية تخليصها.
- إعفاء مستوردي جميع المواد، بما فيها المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية والمنظفات والمعمقات من مؤونة الاستيراد.
- السماح للمصارف بتأجيل تسديد أقساط القروض مدة ثلاثة أشهر، مع الإعفاء من غرامات التأخير، كأداة للتخفيف عن المنشآت الاقتصادية المدينة.
- إجراءات الحد من التحرك بين مراكز المحافظات وأريافها، وبين المحافظات.
- إجراءات الرقابة على الأسواق للحد من ارتفاع الأسعار وكسر الاحتكار.
- وقف مظاهر التجمعات الدينية في دور العبادة، وغيرها.
- تشجيع الصناعات الدوائية والوقائية ومستلزمات مواجهة الجائحة.

المرحلة الثانية: أدت المرحلة الأولى إلى آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع تمثلت في تراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي، وتجاوز هذه الآثار ركزت هذه المرحلة على إعادة إقلاع النشاط الاقتصادي والاجتماعي الحذر بضوابط مشددة،

- إعادة إقلاع النشاط في المنشآت الاقتصادية بضوابط احترازية مشددة.
- تعويض المتضررين اللذين فقدوا أعمالهم لفترة معينة بسبب ظروف مواجهة الجائحة.
- وضع ضوابط لعمل المشافي الخاصة التي تستقبل المصابين بفيروس كورونا وتفعيل دورها كمكون أساسي في القطاع الصحي لجهة التصدي للوباء.
- رفع جهوزية المشافي العامة وتوفير الكادر الطبي المتخصص ومستلزمات الوقاية له وتوفير التمويل اللازم لتأمين المستلزمات الضرورية لعملها وتوسيع مراكز العزل.
- إصدار البرتوكول الصحي في المدارس ومواصلة الجولات الميدانية للتأكد من التزام المدارس بإجراءات النظافة والتعقيم وضمان استمرار العملية التعليمية دون التأثير سلباً على سلامة الطلاب والكادر التدريسي.
- بدء إعطاء اللقاحات للكادر الطبي والصحي كمرحلة أولى.

تعاني الجمهورية العربية السورية في معرض مواجهتها للجائحة وسعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من تحديات أكثرها تأثيراً هي تلك الناجمة عن ممارسات دولية غير لائقة وغير مواتية لتوفير متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة واهمها:

1- استمرار بعض الدول بفرض إجراءات قسرية على مقومات التنمية وخاصة تلك التي تخص حياة ومعيشة المواطنين وتعزيز مناعتهم في مواجهة الجائحة.

2- استمرار بعض الدول في احتلال جزء من الأراضي السورية وسرقة مواردها وتهجير سكانها كالاحتلالين الأمريكي والتركي.

وهنا نؤكد على دور منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحمل مسؤولياتهم في تجاوز هذه التحديات كجزء هام من دورهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.